مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

دور الدولة في تمويل ودعم القطاع الزراعي وأثره في رفع مستوى الإنتاجية

د. خالد بن سعد بن محمد المقرن

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة:

ينال القطاع الزراعي أهميته الاقتصادية في كثير من المجتمعات انطلاقا من التأثير الكبير لهذا القطاع على مستوى معيشة أفراد المجتمع واحتياجاته من جهة ولما له من دور مؤثر في اتجاه بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وانطلاقاً من هذه الأهميـة فإن هذا القطاع ينبغي أن ينال اهتمام المجتمع بقطاعاته وفئاته المختلفه، وعلى رأسها الدولة بعد تطوير هذا القطاع ورفع مستوى إنتاجيته، وتزداد أهمية هذا الدور في الدول الإسلامية، التي يعاني معظمها إما من قلة العجز الغذائي، أو انخفاض مستوى خدمات مرافق البنية الأساسية فيه بالإضافة إلى قصور التمويل.

ويتناول هذا البحث الدور الذي تقوم به الدولة في تطوير القطاع الزراعي بما ينعكس على رفع مستوى الأنتاجية في هذا القطاع من خلال المباحث التالية:

١/١ أهمية القطاع الزراعي

٢/١ خصائص القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية

٣/١ الزراعة ومستوى الإنتاجية في البلدان الإسلامية

٤/١ تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل القطاع الزراعي وأثره في رفع مستوى الإنتاجية.

١/١ أهمية الزراعة :

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان ويحتاجها المجتمع، فهي مصدر رئيس لأشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من غذاء وكساء وغيره. بالإضافة إلى أن جزءاً من الموارد البشرية والطبيعية تستخدم في القطاع الزراعي. ولذلك فإن تنمية القطاع الزراعي ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة وبخاصة في الدول النامية التي تعتبر الزراعة مصدر رئيس لدخل كثير من سكانها.

لقد أصبح تحقيق التنمية الزراعية هدفاً استراتيجيا للعديد من الدول على مستوى العالم نظراً للإرتباط القوي بين التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الشامل والذي من ركائزه المهمة الأمن الغذائي.

لقد أدى عجز الإنتاج الزراعي عن الوفاء بالإحتياجات المحلية في كثير من الأحيان إلى تبعية الدولة في هذا المجال، أو تعرضها لكثير من الضغوطات الخارجية، أو على الأقل فإن العجز في الإنتاج الزراعي بما يتطلبه من استيراد من الخارج يؤدي إلى زيادة الأموال المخصصة للواردات الغذائية على حساب السلع الإنتاجية، وبخاصة أن ندرة رأس المال تعد من المشكلات الرئيسة التي تواجه العديد من الدول الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الزراعي له تأثير على بقية القطاعات الانتاجية حيث يحقق عند تنميته دعماً واضحاً للقطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة قطاع الصناعات التحويلية والذي يتصف بارتفاع القيمة المضافة، وتتم مساهمة القطاع الزراعي لتحقيق ذلك من خلال طريقين رئيسين:

أ – التأثير الأمامي وذلك عندما تحفز إنتاج المواد الزراعية على إقامة بعض الصناعات التحويلية ، كإقامة صناعة المواد الغذائية كالبسكويت والعصائر والأجبان وغيرها

ب – التأثير الخلفي، ويظهر ذلك عندما تقوم بعض الصناعات بدعم إنتاج المواد الزراعية فقيام مصنع العصائر أو مصنع زيت الزيتون حافز على التوسع في زراعته الفواكه وأشجار الزيتون.

كما تنعكس الآثار الإيجابية لتنمية القطاع الزراعي في تحسين معدلات التكوين الرأسمالي من خلال رفع مستويات أجور العمال مما يحفز على ارتفاع معدلات الإدخار ثم الاستثمار خاصة وأن المعروف أن التكاليف الثابتة لرأس المال في القطاع الزراعي منخفضة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نمو الفائض وزيادة الإيرادات في مقابل تقليل التكاليف الكلية للقطاع الزراعي على اعتبار أن جزءاً من متطلبات التنمية الزراعية موجودة ومتوافرة.

ويحظى القطاع الزراعي في الدول الصناعية باهتمام كبير ومتزايد فإن نظرة فاحصة لمعظم الدول الصناعية في وقتنا الحاضر تبين أن هذه الدول توجه اهتماما كبيرا لهذا القطاع، بل إن أكبر الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لاتزال تقدم الدعم الكبير لهذا القطاع، وتحمي هذا القطاع من المنافسة الخارجية.

كما أن التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية يوضح أن القطاع الزراعي في مراحل متعددة من تاريخ الدولة الإسلامية قد نال اهتماماً عظيما من قبل الدولة يقول علي بن أبي طالب موضحاً الدور الكبير للقطاع الزراعي ودور مؤسسة الخراج (الناس كلهم عيال على الخراج وأهله)[1]، ويقول الإمام ابن القيم مبيناً أهمية دور الدولة في دعم القطاع الزراعي وإقامة مرافقة الأساسية (وعلى الإمام أن يعمر الأرض من بيت المال، ولايجوز إلزامهم بعمارتها من أموالهم)[2]، بل لقد خصص عمر بن الخطاب ﷺ ثلث ايراد مصر لإقامة الجسور والترع لإرواء الأراضي)[3].

إن هذا الاهتمام والعناية من الدولة بالقطاع الزراعي تؤكد أن القطاع الزراعي وارتفاع مستوى انتاجيته مدخل اساس لتطوير بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، بل هو نقطة الإنطلاق لأي مجتمع لتحقيق التقدم الاقتصادي.

(١) انظر: الشريف الرضي (منهج البلاغة) ١٩٨٠م ج٤ ص٥٢٨ .

(٢) انظر: ابن القيم (أحكام أهل الذمة) ١٩٧١م ج٢.ص١١٧.

(٣) انظر: الكتاني (التراتيب الإدارية) بيروت ج٢ ص٤٨.

٢/١ خصائص القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية :

يتصف القطاع الزراعي في الدول الإسلامية بخصائص معينة، ومما لا شك فيه أن معرفة هذا الخصائص يساعد في تقديم الحلول المناسبة لتطوير القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية وتحسين مستويات الإنتاجية.

إن من أبرز خصائص القطاع الزراعي في الدول الإسلامية مايلي:-

١- وفرة الأيدي العاملة:

يستحوذ القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية على النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل حتى إن هذه النسبة تصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب ٨٢٪ عام ١٩٩١[١].

إن هذا الإرتفاع في نسبة العاملين في القطاع الزراعي لدى كثير من البلدان الإسلامية ناتج عن انخفاض عرض عناصر الإنتاج الأخرى (بخلاف العمل). إذ تؤدي زيادة عدد العمال في القطاع الزراعي دون زيادة موازية في عنصر رأس المال، أو في المساحة القابلة للزراعة إلى مزيد من الضغط على القطاع الزراعي ويزداد هذا الضغط كلما زاد عجز القطاعات الإنتاجية الأخرى عن استيعاب مزيد من العمال. كما أن القطاع الزراعي هو أقل القطاعات الإنتاجية اشتراطاً لمهارات معينة. وهذا بدوره يعمق من مشكلة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بمالها من تأثيرات سلبية على مستويات الإنتاجية في هذا القطاع والعاملين فيه، خاصة وأن النسبة الأكبر لقوة العمل في المجتمع في هذا القطاع.

٢- الحيازات الصغيرة:

يتصف القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية بكون الوحدات الإنتاجية (المزارع) صغيرة الحجم، نظراً للكثافة السكانية من جهة، وقلة الأراضي القابلة للزراعة من جهة أخرى، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على قدرة هذه الوحدات على استخدام منتجات التقنية الحديثة، وهو مايؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاجية فيها، ويزداد هذا الإنخفاض كلما زادت الأيدي العاملة في القطاع الزراعي في نفس المساحة من الأرض.

---

(١) في الصومال، بينما تبلغ في اليمن ٧٠٪ وفي السودان ٧٢٪ و٦٩٪ في موريتانيا ينظر: منظمة الأغذية والزراعة (الكتاب السنوي للإنتاج) أعداد مختلفة ١٩٩١-١٩٩٣ الجدول رقم ٣.

٣- الاستخدام البسيط للتقانة :

إن قلة توافر رأس المال تؤدي إلى عدم القدرة على استخدام منتجات التقنية الحديثة، ولايقتصر ذلك على الآلات والمعدات بل يشمل أساليب الري الحديثة، والبذور المحسنة وتحسين القدرة الفنية على مكافحة الآفات الزراعية.

حيث لا يزال استخدام الأساليب البدائية في القطاع الزراعي في بعض البلدان الإسلامية في وقتنا الحاضر.

٤- الاعتماد الكبير على إنتاج محصول واحد :

يتصف القطاع الزراعي في بعض البلدان الإسلامية بالإعتماد والتركيز على محصول واحد وتصديره بجانب محاصيل أخرى بكميات أقل. ولاشك أن هذا الإعتماد يؤدي إلى نتائج سلبية، خاصة عندما تنخفض الأسعار بسبب التلقبات الإقتصادية التي تطرأ للطلب على هذا المحصول. ولذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، أو داخل القطاع الإنتاجي الواحد يعد هدفاً اقتصادياً مرغوباً.

٥ - انخفاض الإنتاجية :

يلاحظ أن البلدان الإسلامية ينخفض فيها مستويات الإنتاجية الكلية في القطاع الزراعي بشكل عام، أو الإنتاجية الجزئية بشكل خاص كإنتاجية العامل أو إنتاجية الهكتار.

وقد قررت بعض الدراسات أن متوسط انتاجية الهكتار في العديد من الدول الإسلامية لا يتجاوز نصف مثيلاتها في الدول الأخرى[١].

ويعود هذا الإنخفاض بشكل رئيس إلى كثافة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي وانخفاض مستوى مهارتها، بالإضافة إلى انخفاض استخدام المحضبات[٢]، وانتشار الآفات الزراعية، وعدم استخدام البذور المحسنة.

---

(١) د. وجدي محمود حسين (اقتصاديات العالم الإسلامي) ص٥٨.

(٢) تبلغ استخدام المخصبات (مئات الجرامات لكل هكتار) في مالي ٧٣ جرام، وموريتانيا ٣٩جرام، والجزائر ١٦٧جرام، الأردن ٤٧٥ جرام بينما تبلغ في أوربا ما يتراوح بين ٤٠٠٠-٧٠٠٠ جرام. تقرير التنمية في العالم ١٩٩٣ ص٢٨١.

٣/١ الزراعة ومستوى الإنتاجية :

إن استحواذ القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية على النسبة الأكبر من قوة العمل من بين القطاعات الإنتاجية الأخرى، يؤدي إلى جعل هذا القطاع المصدر الرئيس للدخل لفئة كبيرة من أفراد المجتمع، ويتأثر المستوى المعيشي لأداء المجتمع بمستوى الإنتاجية السائد في المجتمع.

ويتصف القطاع الزراعي في الدول الإسلامية بتدني مستويات الإنتاجية، ومما يزيد المشكلة حدة ما تتصف به الزراعة عموماً من ظاهرة بطء نمو الإنتاج مقارنة بتلك التي تحقق في القطاعات الإنتاجية الأخرى وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، ويعزى ذلك إلى طبيعته العملية الإنتاجية في الزراعة والناتجة عن مرونات الطلب الدخلية على المنتوجات الغذائية من جهة ومرونات عرضها، أو فترة نضوج العملية الإنتاجية الزراعية من جهة أخرى. والتي تنعكس في بطء معدلات النمو الزراعية وضعف قدرتها نسبيا على استيعاب التقنية الحديثة[١].

ونظراً للزيادة السريعة في معدلات الطلب على الغذاء في البلدان الإسلامية، والتي تفوق معدلات نمو الإنتاج، فإن اهتمام الدولة بالتنمية الزراعية تسهم برفع مستويات الإنتاجية لعنصر العمل[٢]، والإنتاجية الكلية إلى جانب القدرة على تحويل الفائض من قوة العمل إلى بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما يسهم بشكل ايجابي في رفع وتحسين مستويات الإنتاجية في هذا القطاع ويزداد هذا الأثر الإيجابي إذا اهتمت الدولة بالتغلب على معوقات الإنتاجية في القطاع الزراعي، حيث يواجه القطاع الزراعي في العديد من الدول الإسلامية معوقات رئيسة تؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية، ومن أبرز هذه المعوقات:

١ – الندرة النسبية لرأس المال، حيث تعاني معظم الدول الإسلامية من صعوبات في الحصول على كفايتها من رأس المال نتيجة انخفاض الأدخار المحلي، أو لكون القطاع الزراعي يأتي في مرتبة متأخرة في سلم ترتيب الأولويات، مما يضطر هذه الدول في كثير من

---

(١) ينظر عبد الوهاب رشيد (العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية معهد الأنماء العربي) بيروت ١٩٨٥ ص٤١.

(٢) إن قياس انتاجيته العمل، لا يظهر أثر الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل فحسب وإنما يظهر كذلك أثر عناصر الإنتاج الأذى التي نساهم في العملية الإنتاجية، وبخاصة رأس المال، كما قد يشير إلى تقدم أو تخلف النواحي التنظيمية أو التقنية المستخدمة في القطاعات الإنتاجية لذلك يمكن تقرير أن مقاييس انتاجية العمل، لا تقيس ما يشارك به عنصر العمل وحده، وإنما تعبر عن النتيجة المشتركة لجميع عناصر الإنتاج.

الأحيان إلى طلب المعونات الخارجية، أو اللجوء إلى الإقتراض من الخارج بماله من تأثيرات سلبية على مستويات الإنتاجية المتحققة في القطاع الزراعي.

٢ – انخفاض كفاءة وخدمات مرافق البنية الأساسية بل وانعدامها في بعض الأحيان، حيث تعاني العديد من الدول الإسلامية من انخفاض كفاءة هياكل البنية الأساسية وبالذات المرتبطة بالنشاط الزراعي فمثلاً تؤدي قلة الطرق المعبدة إلى تلف المحصول قبل وصوله إلى السوق.

وإذا كانت مرافق البنية الأساسية تعد عنصرا هاما في تطوير القطاع الإنتاجية المختلفة، فإن أهميتها تزداد بشكل خاص في القطاع الزراعي.

٣ – اغفال الإهتمام بالتخطيط السليم والمتوازن لتنمية القطاع الزراعي، وخاصة تجاه الموازنة بين الأهداف المأمول تحقيقها والموارد المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

٤ – تدني مستوى الخدمات الفنية وخاصة تلك الخدمات الإرشادية المقدمة للمزارعين بما يؤهلهم لتطوير قدراتهم الذاتية تجاه تحسين طرق الإنتاج ومواجهة الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل. بالإضافة إلى انخفاض استخدام المخصبات والأسمدة الكيماوية مما يقلل من مستوى انتاجية الأرض كما سبق البيان.

٥ – عدم الإستخدام الرشيد لموارد المياه وخاصه مياه الري غير المتجددة فلا تزال إهدار المياه نتيجة الاستمرار في أساليب الري التقليدية وعدم استخدام أساليب التقافة الحديثة في الري، بالإضافة إلى ما تعاني فيه العديد من الدول الإسلامية من اهدار مياه الأمطار نتيجة النقص في بناء السدود التي تحفظ هذه المياه لفترة طويلة.

٦– التخلف التقني حيث لا يزال استخدام الحيوانات أمراً مشاهداً في بعض الدول الإسلامية سواء في الحرث أو استخراج المياه ولا تزال الأساليب الحديثة في الزراعة كالري بالتنقيط أو استخدام الآلات الحديثة أو الزراعة بدرجة حرارة معينة (البيوت المحمية) قليلة

بالإضافة إلى تخالف مستوى مهارات العاملين في هذا القطاع نتيجة نقص مراكز التدريب أو عدم قدرتها على التعامل مع منتجات التقانة الحديثة.

٤/١ تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل ودعم القطاع الزراعي وأثره على مستوى الإنتاجية ١٩٨٤-١٩٩٣م

مقدمة :

تتصف المملكة العربية السعودية بصعوبة مناخها حيث تشتد الحرارة صيفا والبرودة شتاء، كما أن الأرض في معظمها غير صالحة للزراعة، ولذلك ارتفع استخدام المخصبات الزراعية حيث كان استهلاك الأسمدة (منات الجرامات لكل هكتار) في عام ١٩٩٣ إلى (٢٠٦٨) جراماً. حيث بلغت الزيادة النسبية خلال تلك الفترة ١٧٩٨٪.

وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من إجمالي مساحة المملكة العربية السعودية ٠,٥-١٪[١].

بعض ملامح دعم وتحويل القطاع الزراعي في المملكة :

١ - أسهمت القروض التي يقدمها البنك الزراعي السعودي لدعم المشروعات الزراعية سواء قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل دون فوائد في تطور وتنمية القطاع الزراعي وتحسين مستويات الإنتاجية.

فقد بلغ العدد الإجمالي للقروض عام ١٩٨٤م ١٤٤٧٦ قرضا بقيمة إجمالية قدرها ٢٣٢١ مليون ريال كما بلغت ٩٢٠٩ قرضا، بلغت القيمة الإجمالية لها ١٥٥١ مليون ريال عام ١٩٨٥م، أما في عام ١٩٩٣م فقد بلغت ٤٣٧٤ قرضا بقيمة إجمالية ٧٧٥ مليون ريال.

وبلغ معدل النمو السنوي للقروض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٢م ١٨،٨٪، وهي نسبة مرتفعة ولفترة طويلة.

كما كانت نسبة القروض قصيرة الأجل لمتوسطة الأجل[٢]، عدديا ٢٩:١ في عام ١٩٨٥، بينما أصبحت ١: ١٩، كما كانت نسبة قيمة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض ١٪ تقريبا[٣].

٢ - تقوم الحكومة بإعفاء المواد اللازمة للقطاع الزراعي كالآلات والمعدات والأسمدة وغيرها من الرسوم الجمركية، هو ما يساعد على تحسين مستويات الإنتاجية بتقليل التكاليف التي يتحملها القطاع الخاص.

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (حالة الأغذية والزراعة) إعداد ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ الجداول ١،٢،٣،١١.

(٢) تستخدم القروض قصيرة الأجل لتمويل المدخلات الموسمية، بينما تستخدم القروض متوسطة الأجل (١٠) سنوات للاستثمار في الموجودات الثابتة كالآلات والمعدات.

(٣) البنك الزراعي العربي السعودي (التقارير السنوية) ١٤٠٥هـ - ١٤١٥هـ.

٣ - تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الإسلامية نحو عنصر الأرض (احياء الأرض الموات) حيث تقدم الدولة الأراضي الزراعية مجانا وتتيح للفرد تملكها إذا أحياها بالزراعة والغراس والإنتاج خلال فترة حددتها الدولة بخمس سنوات، وإلا أخذت منه وأعطيت لغيره إذا قام بتحجيرها دون إحياء.

وقد بلغ عدد المستفيدين من ذلك سواء كانوا أفرادا أو مشروعاً أو شركات ما يقارب ٤٦٢٣٠ مستغلاً في العام ١٩٨٥م وارتفع هذا الرقم إلى ٩٢٢٥٨ عام ١٩٩٢م.

أما مساحة الأراضي الزراعية الموزعة فقد كانت في عام ١٩٨٥م ٧٤٧٩٦٥ هكتار، ووصلت في عام ١٩٩٢ إلى ١٨٠٥١٥٤ هكتار[١].

٤ - تقوم الدولة بتقديم الإعانات النقدية بشكل سنوي ولمحاصيل مختارة حسب الخطة الهادفة إلى تنمية إنتاج بعض المحاصيل كما تقوم الدولة بشراء منتجات زراعية معينة بأسعار تشجيعية (القمح).

٥ - تقدم الدولة بعض أوجه الدعم الأخرى ومن أبرزها:

أ - تحمل نفقات استيراد أبقار إنتاج الألبان من الخارج.

ب - تدفع الدولة ٥٠٪ من قيمة الآلات والمعدات الزراعية.

د - تقدم الدولة الخبرة والمشورة الفنية مجانا للمزارعين من خلال الوحدات الفنية المنتشرة في مختلف المناطق الزراعية.

---

(١) وزارة التخطيط (منجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية) ١٩٧٠-١٩٩٣م ص ٣٦-٣٨.

أبرز النتائج التي تحققت في القطاع الزراعي :

١ – حققت المملكة العربية السعودية الإكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية كالقمح والتمور والبيض والألبان وكثير من الخضروات والفواكه بل أصبحت تصدر جزءاً من انتاجها إلى الخارج، وقد انعكس ذلك على انخفاض النسبة الإجمالية للأغذية المستوردة من إجمالي السلع من ٢٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٥٪ علم ١٩٩٣[١].

٢– تطورات الخدمات الأساسية وبالذات لمرافق البنية الأساسية من طرق واتصالات وخاصة في مناطق الانتاج الزراعي. وهو ما سمح بتوزيع ثمار التنمية الإقتصادية على مناطق مختلفة وعدم تركزها في المدن الكبيرة.

٣– حقق القطاع الزراعي نمواً مطرداً في توليد الناتج المحلي الإجمالي من ٣٪ عام ١٩٨٤ إلى ٨٪ عام ١٩٩٣ وقد ساهم النمو المستمر في القطاع الزراعي في تنويع القاعدة الإنتاجية من جهة، كما ساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد العاملين في القطاع الزراعي.

٤– تطورات مستويات الإنتاجية بشكل إيجابي مستمر فقد ارتفع متوسط القيمة المضافة في القطاع الزراعي من ١٤٣١ دولار أمريكي عام ١٩٨٤ إلى ٣٣٦٧ دولار لعام ١٩٩٣، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر خلال الفترة ١٩٨٤–١٩٩٣م ١٣,١٪.

كما ارتفع متوسط القيمة المضافة للهكتار في القطاع الزراعي السعودي من ٩٢٧ دولار عام ١٩٨٤ إلى ٢٩٥٠ دولار عام ١٩٩٣ وبلغ معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر خلال الفترة ١٩٨٤–١٩٩٣ ١٩,٠٩٪[٢].

٤– يلاحظ أن أسعار المنتجات الزراعية في المملكة العربية السعودية تتصف بالانخفاض النسبي مقارنة بأسعار الدولالأخرى، حتى تلك الدول ذات الدخل المنخفض، ولايزال القطاع الزراعي يشهد استقراراً في أسعاره رغم ترشيد الدعم أو رفعه في بعض الأحيان عن بعض المنتجات، وقد يعود ذلك بصورة رئيسة إلى النتائج الجيدة المتحققة في القطاع الزراعي من حيث المستوى الإنتاجي، وتوافر البنية الثابتة في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى عامل المنافسة بين المنتجين.

---

(١) ينظر البنك الدولي (تقرير التنمية في العالم ١٩٩٣م) جدول ١٦.

(٢) د. خالد بن سعد المقرن (ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على مستوى الإنتاجية) ١٤١٩هـ ص١٠٤–٤١٠.

٥- ساهم النمو في القطاع الزراعي في تطوير الصناعات التحويلية وخاصة صناعة المواد الغذائية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة صناعة الأغذية من جمله أسهام الصناعات التحويلية من ١٪ عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩٣[١].

(١) المركز الإستشاري للاستثمار والتمويل (المسح الصناعي) ١٩٩٥م الرياض.

نتائج البحث

من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث :

١- أن القطاع الزراعي يمثل قطاعاً إنتاجياً مهماً في البلدان الإسلامية وخاصة أن النسبة الأكبر من قوة العمل تتركز في هذا القطاع، بالإضافة إلى أهميته في تحقيق الأمن الغذائي وهو هدف إستراتيجي مهم وخاصة مع استمرار العجز بين الإحتياجات والإنتاج على مستوى العالم الإسلامي.

٢- لا تزال مستويات الإنتاجية في هذا القطاع متدنية مقارنة بالدول الأخرى، ولابد من العناية بإجراء الدراسات والبحوث التي تدرس هذه المشكلة وتقدم أفضل الحلول المناسبة لها مع مراعاة أن تكون تلك الحلول متفقة مع إمكانيات كل دولة ومواردها المتاحة.

٣- لايزال القطاع الزراعي يواجه العديد من المعوقات في معظم الدول الإسلامية، ولابد من تركيز الجهود في سبيل تذليل تلك المعوقات

٤- أن الموارد المائية عنصر مهم للقطاع الزراعي، وقد تنامت مشكلة المياه في العديد في الدول الإسلامية، ولذلك لابد من الإهتمام والعناية بإجراء الدراسات والبحوث التي تهتم بترشيد استخدام المياه والأخذ بأساليب التقانة في الري حتى لا تزداد هذه المشكلة حده.

٥- لابد من تغير مفهوم أن القطاع الزراعي مرادف للتخلف وهو مفهوم قد يكون شائعاً بين الكثير في فترة ما. خاصة وأن هذا القطاع في فترة من تاريخ الدولة الإسلامية كان المصدر الرئيس للنفقات العامة للدولة. حيث يقول علي بن أبي طالب (الناس كلهم عيال على الخراج وأهله).

٦- للدولة دور رئيس في دعم القطاع الزراعي ولايعني ذلك دخولها بشكل مباشر في مجال الإنتاج أو منافسة القطاع الخاص. بل الإهتمام بإقامة مرافق البنية الأساسية اللازمة لهذا القطاع. وتقديم الدعم في ضوء الإمكانيات المتاحة مع مراعاة ترشيد استخدام هذا الدعم حتى يؤدي دوره لفترة معينة. أي أن تكون برامج الإعانة مصممة بحيث تؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة الاقتصادية.

المراجع

١ – البنك الدولي للإنشاء والتعمير (تقرير التنمية في العالم) ١١٩١م – ١٩٩٣ – ١٩٩٥.

٢ – البنك الزراعي العربي السعودي (تقارير سنوية مختلفة) ١٤٠٥–١٤١٥هـ.

٣ – د. خالد بن سعد المقرن (ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على مستوى الإنتاجية) ١٤١٩هـ.

٤ – الشريف الرضي، (نهج البلاغة) ١٩٨٠م.

٥ – ابن القيم الجوزية (أحكام أهل الذمة) ١٩٧١م.

٦ – عبدالحي الكتاني (التراتيب الإدارية) بيروت.

٧ – عبدالوهاب رشيد (العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية) معهد الإنماء العربي – بيروت ١٩٨٥م.

٨ – المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل (المسح الصناعي) الرياض ١٩٩٥م.

٩ – منظمة الأغذية والزراعة (الكتاب السنوي للإنتاج) أعداد مختلفة ١٩٩١–١٩٩٣م.

١٠– منظمة الأغذية والزراعة (حالة الأغذية والزراعة) أعداد مختلفة ١٩٨٦–١٩٩٣م.

١١– وجدي محمود حسين (اقتصاديات العالم الإسلامي) ١٤١٧هـ.

١٢– وزارة التخطيط (منجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية) ١٩٧٠–١٩٩٣م.